وثائق سكة حديد الحجاز في الأرشيف العثماني

د. عبد اللطيف بن محمد الحميد

يظل الحديث عن سكة حديد الحجاز دائما وأبدا متجدداً وشيقا ، فقد كان المشروع محورا لسياسة الدولة العثمانية في الجزيرة العربية لارتباطه بأمن وتحديث المواصلات في ولاياتها العربية ، ومحورا لسياستها في العالم الإسلامي لارتباطه بالحج ومسألة الوحدة في العالم الإسلامي ، تلك السياسة التي دعمها السلطان عبد الحميد الثاني في أواخر عهد الدولة العثمانية .

وقبل الدخول في موضوع البحث لابد من إعطاء فكرة موجزة عن المشروع نفسه[1] حيث كان عهد السلطان عبد الحميد الثاني نقطة تحول في تاريخ الدولة العثمانية إذ حكم طوال السنوات الممتدة بين ١٢٩٣ ــ ١٣٢٧هـ/ ١٨٧٦ ــ ١٩٠٩م. عند تسلمه السلطة كانت دولته قد شهدت الكثير من الأحداث الخارجية والداخلية، فعلى الصعيد الخارجي بلغ الزحف الاستعماري مداه في العالم الإسلامي وفقدت الدولة أعز ولاياتها، وعلى الصعيد الداخلي بدأت الحركات القومية والدعوات العصبية تفتت وحدة الدولة في الوقت الذي أثبتت فيه الأحداث فشل مرحلة التنظيمات على النسق الأوروبي ــ التي بدأت قبل سبعين عاما ــ في إيجاد حلول لمشكلات الدولة وإنما نتج عنها التقليل من نفوذ السلطان والعلماء بدعوى إفساح المجال للحكم البرلماني على غرار الدول الأوروبية، ونتج عنها أيضا إفلاس الدولة ووقوعها تحت السيطرة الخارجية بسبب تراكم الديون.

قابل السلطان عبد الحميد هذه المشكلات بشجاعة وإخلاص فتبنى سياسة الوحدة الإسلامية (الجامعة الإسلامية) لمواجهة أطماع الدول الإستعمارية وللوقوف ضد الحركات القومية في الدولة، ولإعاقة التيار العلماني الذي كان سمة رجال التنظيمات في العهود السابقة. ثم جاء مشروع سكة حديد الحجاز لتحقيق أهداف دعت إليها سياسة الوحدة الإسلامية، كدعم مركز الخليفة العثماني والاستفادة من الحج في بث الوعي الإسلامي، وأهداف أخرى لتلبية حاجات الدولة العثمانية كتقوية نفوذها في سوريا والحجاز ومنها تأمين سلامة طرق الحج وتسهيله ومواجهة بريطانيا التي طوقت المنطقة باستيلائها على عدن والخليج ومصر.

حال صدور الإرادة السلطانية بإنشاء المشروع في عام ١٣١٨هـ/ ١٩٠٠م لربط دمشق بالمدينة المنورة ثم مكة المكرمة، شكلت لجنتان للإشراف على

المشروع إحداهما عليا مقرها استانبول برئاسة السلطان عبد الحميد وعضوية الصدر الأعظم ومستشار السلطان عزت باشا العابد (دمشقي) وعدد من الوزراء، ولجنة أخرى محلية مقرها دمشق برئاسة والي سوريا وعضوية عدد من المسؤولين والأعيان، وألحقت بهاتين اللجنتين لجانًا أخرى فنية لتنفيذ الخط وأخرى مالية لجمع التبرعات والإعانات، فتمّ بأعجوبة خلال ثمانية أعوام مد أكثر من ألف وثلاثمائة كيلومتر من السكة الحديد بين دمشق والمدينة المنورة، إضافة إلى أكثر من ثلاثمائة كيلومتر فروع للخط مدت بعد ذلك في سوريا وفلسطين.

مرت إدارة الخط الحجازي بمرحلتين لكل مرحلة سماتها: الأولى منذ بداية إنشاء الخط وحتى إسقاط السلطان عبد الحميد ١٣٢٧هـ/ ١٩٠٩م، والثانية بعد تسلم حزب تركيا الفتاة وحتى نهاية الحرب العالمية الأولى وخروج الدولة من الجزيرة العربية في عام ١٣٣٧هـ/ ١٩١٨م. فالمرحلة الأولى تتميز برعاية السلطان المباشرة للمشروع وتوظيفه لتقوية النفوذ العثماني في سوريا والجزيرة العربية، ولزيادة فاعلية سياسة الوحدة الإسلامية عن طريق التبرعات والدعاية للمشروع في أنحاء العالم الإسلامي، وعن طريق احتفالات التدشين لكل قسم يتم الانتهاء منه قبل الافتتاح الرسمي الكبير لوصول الخط إلى المدينة في عام ١٣٢٦هـ/ ١٩٠٨م، لذا كانت الأهداف الرئيسة للمشروع في هذه المرحلة دينية ذات بعد سياسي واضح ومتميز. وأما المرحلة الثانية فتميزت بتغير تبعية إدارة الخط وانتقالها من وزارة لأخرى، كما ركزت الدولة على الأهداف الاستراتيجية والاقتصادية للمشروع، وبذلت جهودًا لتطوير ميزانية الخط والارتقاء بالإجراءات الصحية.

خلال عشر سنوات من التشغيل الناجح للخط الحجازي زادت أعداد الحجاج بسبب توفير الأمن والقضاء النسبي على نهب الحجاج، وزادت أعداد

القادمين للديار المقدسة، وأصبحت المدينة المنورة محورا جديدا للتجارة يتم فيها تبادل تجارة الشام بتجارة الحجاز ووسط الجزيرة، واستفادت الدولة عسكريًا من الخط لسهولة وصول القوات العثمانية للمنطقة، وتقوية نفوذها في سوريا والحجاز، وأثبت الخط دوره كعامل عسكري حاسم في احتفاظ العثمانيين في المدينة أثناء الحرب العالمية الأولى وثورة الشريف.

فهرسة الوثائق:

تيسيرا للباحثين في الدراسات العثمانية قام مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية باستانبول ومركز الوثائق والمخطوطات بالجامعة الأردنية في عام ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م بنشر فهرس شامل لوثائق الدولة العثمانية المحفوظة بدار الوثائق التابعة لرئاسة الوزراء باستانبول[٢]. كما نشرت قبل ذلك مقالات في الدوريات الغربية لذوي الاختصاص في التاريخ العثماني والأرشيف العثماني من أشهرها مقالان أحدهما للمستشرق الأمريكي ستانفورد شو والآخر للمستشرق برنارد لويس وكان نصيب تعيين وثائق سكة حديد الحجاز في هذه الأعمال الأرشيفية وفق ما يلي:

أولا: ضمن محتويات دفاتر الوارد والصادر في غرفة أوراق الباب العالي يوجد سجلان للمعاملات الخاصة بسكة حديد الحجاز أحدهما للوارد والآخر للصادر وتحمل الأرقام التالية[٣]:

وارد ٧١٦ ٨ ذو الحجة ١٣١٩هـ-١٨ شعبان ١٣٣٢هـ.

صادر ٧١٧ ٧ذو الحجة ١٣١٩هـ-١٢ ذو القعدة ١٣٣٢هـ.

Hicaz Demir Yollori/The Hicaz Railroad
Incoming 716 8 Zilhicce 1319/1902 - 12 Zikode 1332/1914
Outgoing 717 7 Zilhicce 1319/1902 - 12 Zikode 1332/1914

وقد ذكر هذان السجلان أيضا ستانفورد شو الذي بدأ بالاطلاع على وثائق تاريخ الدولة العثمانية مبكرا منذ عام ١٣٨٠هـ/ ١٩٦٠م وفق مقاله عن المواد العثمانية الأرشيفية في القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين[٤].

ثانيا: ضمن مجموعات وثائق الباب العالي في الفترة ما بعد عام ١٣٣٢هـ/ ١٩١٤م التي تشمل أقسام «الإدارة والسياسي والحقوق والمتنوعة» توجد وثائق متعلقة بسكة حديد الحجاز في قسم «السياسي» إلى جانب وثائق أخرى متعلقة بالولايات العربية والبحر الأحمر، ولكن لا تزال جميع هذه الوثائق مغلقة أمام الباحثين[٥].

ثالثا: دفاتر ميداليات خط سكة حديد الحجاز:

وقد ذكرت في فهرس الأرشيف العثماني ضمن دفاتر الولايات وتحمل الأرقام التالية[٦]:

١٤١٨	٩ ذو القعدة ١٣١٩ ـ ١٠ رجب ١٣٢١هـ
١٤١٩	٢٠ ذو القعدة ١٣٢١ ـ ٣ رمضان ١٣٢٥هـ
١٤٢٠	٢٤ ذو القعدة ١٣١٩ ـ ٢٠ رجب ١٣٢٧هـ
١٤٢١	٢٣ رمضان ١٣١٩ ـ ٢٩ جمادى الأخرة ١٣٢٠هـ
١٤٢٢	٧ رجب ١٣٢٠ ـ ١٠ رجب ١٣٢١ هـ
١٤٢٣	١١ محرم ١٣٢٢ ـ ٢٧ شوال ١٣٢٢هـ

في إحدى مقالات المستشرق برنارد لويس الذي كتب كثيرا حول الدولة العثمانية وفق النظرة الاستشراقية المعروفة[٧]، أشار إلى الصعوبات التقليدية التي تعترض الباحث في التاريخ الإسلامي العام بسبب فقدان الوثائق، ويرى أن الاستثناء الوحيد في دراسات تاريخ المسلمين هو الفترة العثمانية خلال القرون الخمسة الأخيرة حيث توجد ملايين الوثائق المحفوظة رغم تعرض الدولة

للاضطرابات في مراحلها الأخيرة. . ولما كانت الأراضي العربية قد شملها الحكم العثماني لفترة أربعة قرون فإن مجموعات كبيرة من هذه الوثائق يجب أن تؤخذ في الاعتبار فيما يختص بالشؤون العربية، وذكر أمثلة كثيرة لما يمكن أن تساهم به هذه الوثائق في معرفة الأحداث التاريخية في المنطقة(٨).

فحص الوثائق :

سهلت الفهارس المذكورة آنفا عملية طلب الوثائق الخاصة بسكة حديد الحجاز في دار الأرشيف العثماني فما على الباحث إلا أن يقوم بتعبئة الاستمارات اللازمة التي تحوي بيانات عن نوعية التصنيف Tasnifin Cinsi والرقم Numaca-si، واسم طالب الوثائق وإمضاءه Imzasi، وتاريخ الطلب Isteme tarihi، وهذه صورة للنموذج المطلوب تعبئته :

Tasnifin cinsi	
Numarast	
Tetkikcinin Adi, Soyadi	
Imzasi	
Isteme tarihi	

Tasnifin cinsi	
Numarast	
Tetkikcinin Adi, Soyadi	
Imzasi	
Isteme tarihi	

وعند إحضار الملف الأول ـ على سبيل المثال ــ وهو ملف الوارد في المعاملات الخاصة بسكة حديد الحجاز، نجد أنه كتب عليه باللغة التركية العثمانية «حجاز تيمور يولي . . كلان» برقم ١/ ٣٠/ ٧١٧ ومعناها سكة حديد الحجاز. . الوارد. ويتميز هذا الملف بوجود الرد على ما أرسل فتوضع مثل خلاصة

للموضـوع وأمامه شرح المعـاملة. وهذا رسم تـوضيحي تقريبي لشكل تصنيف دفتر الوارد:

دوسيه معاملة سي	معاملات	ملفوفات	خلاصة	تاريخي	نومرو
قارطون نومرو سي					
....	....	....	....	....	....
....	....	....	....	....	....
....	....	....	....	....	....
....	....	....	....	....	....

هذا الشكل يوضح شرح معاملة واحدة، وفي كل صفحة من الملف تلخيص لخمس معـاملات تقـريبـا بحسب طول الخلاصـة وقصرهـا. أما الملف الآخـر فيحوي أرقـام وخلاصـات للمعـامـلات الصادرة حـول سكة حـديد الحجـاز، وكتب على الملف من الخارج «حجـاز تيمـور يـولي مديـريتي. . كيـدن» بـرقم ٢/ ٣٠/ ٧١٧، ويسير على غرار تقسيم دفتر الوارد بزيادة رقم خاص إلى جانب الرقم العـام يمين الصفحة، ولهذين الملفين فـائدة كبيرة لاحتوائها على خـلاصة متكاملة لكل معاملة حـول المشروع، ويمكن للباحث في الموضوع طلب الوثيقة الأصليـة التـي ورد تلخيصهـا في الملف والتي تـوضح المشـاورات والقـرارات السياسية والإدارية التي اتخذت بشأن المشروع.

ولإعطاء القارئ نماذج مصغرة لهذه الـوثائق، أقدم هنا صـورا لبعض الوثائق المتعلقة بالمشروع:

دفاتر الميداليات

وفيما يتعلق بدفاتـر الميداليات الممنوحة للمتبرعين للمشروع في كـافة ولايات

الدولة وبقية أقطار العالم الإسلامي، فقد حوت دار الأرشيف خمسة ملفات - المذكورة آنفا في فهرس الأرشيف العثماني - وبالاطلاع على هذه الملفات يمكن تحليلها على النحو التالي:

- سجل ميداليات سكة حديد الحجاز رقم ١٤١٨، وكتب على الملف من الخارج عبارة «حجاز تيمور يولي مدالية سي» ويحوي أكثر من ألفين وستمائة متبرع ويبدأ من البراءة رقم ٣٧٦١ إلى رقم ٧٣٨٢، حيث منحت هذه الميداليات بين تاريخ ٩ ذي القعدة ١٣١٩هـ و ٩ رجب ١٣٢١هـ، وفيه ميداليات للمتبرعين من ولايات اليمن وسوريا وبغداد والبصرة وبيروت ومصر، ومن الهند كما يحوي أعدادا كبيرة من العسكريين في جميع أنحاء الدولة. وممن ورد اسمه هنا على سبيل المثال أمير الكويت مبارك الصباح حيث منح الميدالية الذهبية بالإرادة السنية رقم ١٠٦٥، بتاريخ ٣ رمضان ١٣٢١هـ، والبراءة العالية رقم ٥٩٢٧.

- سجل الميداليات رقم ١٤١٩، ويحوي أكثر من أربعة آلاف متبرع منحت لهم ميداليات بدأت برقم ٦٥٨٢ إلى رقم ١٠٨٣١، لأفراد من مصر والهند وتركستان ومن الولايات العثمانية في الأناضول.

- سجل الميداليات رقم ١٤٢٠، وفيه أسماء من كافة الولايات مدنيين وعسكريين تقدر بقرابة أربعة آلاف اسم ويتراوح تاريخ منح هذه الميداليات بين سنة ١٣١٩هـ إلى سنة ١٣٢٦هـ.

- سجل الميداليات رقم ١٤٢١، ويبدأ بالميداليات الممنوحة من تاريخ ٢٣ رمضان سنة ١٣١٩هـ إلى تاريخ ١٥ جمادى الآخرة ١٣٢٠هـ، ومجموع الأسماء الممنوحة في هذا الملف ١٢٣٤ اسما.

- سجل الميداليات رقم ١٤٢٢، وهو تكملة للسجل السابق حيث يبدأ من

الرقم ١٢٣٥ إلى رقم ٣٧٦٠، أي قرابة ٢٥٠٠ اسم منحت لها الميداليات بين ٧ رجب ١٣٢٠هـ و١٠ رجب ١٣٢١هـ.

- **سجل** الميداليات رقم ١٤٢٣، وهو سجل صغير الحجم بالنسبة للسجلات السابقة، ويحتوي على ١٩٠١ اسم، ابتدأ من رقم ١ في تاريخ ١١ محرم ١٣٢٢هـ إلى نهاية العام.

والواقع أن هذه القوائم قد حوت أسماء مختلفة من كافة منسوبي قطاعات الدولة المدنيين والعسكريين، كبار الموظفين وصغارهم، وتكاد أن تكوّن هذه السجلات حصرا غير مباشر لأسماء الرسميين وكبار رجال الدولة والقيادات العسكرية وموظفي الدولة العثمانية آنذاك وأعيان الولايات الخاضعة لها. والمسلمين التابعين لدولة أخرى كالهند، وبعض دول أفريقيا وآسيا، حيث أصبح هذا المشروع مجالا تسابق المسلمون إلى المشاركة فيه.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه السجلات تشكل جزءا يسيرًا من واقع مجموع المتبرعين للمشروع حيث استمرت عمليات منح الميداليات الذهبية والفضية والبرونزية في السنوات التالية وأدرجت أسماء الحاصلين على الميداليات في الجريدة الرسمية للدولة «تقويم وقايع» وجرائد الولايات في أنحاء الدولة[٩].

وهذه نماذج لأشكال مثل هذه الميداليات[١٠]:

وثائق أخرى:

من خلال استعراض وثائق المشروع يتبين أهمية مضمونها في معرفة السمات العامة لسياسة السلطان عبد الحميد حيال المشروع، والسياسات الأخرى للدولة في عهد ما بعد عبد الحميد وعلاقتها بالمشروع. فيتضح منها مثلا أن سمات الفترة الأولى هي، رعاية السلطان عبد الحميد المباشرة للمشروع، ووفرة

التبرعات، وجهود الدعاية للمشروع وتوزيع الخرائط والميداليات، وزيادة فاعلية حركة الجامعة الإسلامية. وأما سمات الفترة الأخرى بعد عام ١٣٢٧هـ/ ١٩٠٩م فتتضح من خلال بدايات هجوم بعض القبائل على أماكن متفرقة من الخط بعد التغيير السياسي في استانبول، ومحاولات العثمانيين تدقيق حسابات المشروع، ، واتهام بعض المسؤولين السابقين في الخط بتهمة الابتزاز وسوء الإدارة، كما شهدت هذه الفترة عرض المناقشات وإصدار القرارات عن طريق مجلس المبعوثان (النواب) ونشر القرارات المتفق عليها حول المشروع ضمن قرارات المجلس المطبوعة في السلسلة المعروفة بـ «دستور» ترتيب ثاني.

ولما كانت الوثائق المسموح بالإطلاع عليها تتوقف عند سنة ١٣٣٢هـ/ ١٩١٤م، كان لابد من البحث عن مصادر وثائقية معاصرة للمشروع. وبعد الاستقصاء المضني في مكتبات استانبول العديدة تم الحصول على مجموعة من مطبوعات إدارة سكة حديد الحجاز من أهمها: كتب ونشرات حول لائحة سكة حديد الحجاز، وعن سير بناء وإدارة المشروع وحول إحصائات وتقارير التشغيل[١١]. وأما النواحي السياسية والإدارية الأخرى لفترة ما بعد سنة ١٣٣٢هـ/ ١٩١٤م فيمكن استخلاصها أيضا من محافظ قرارات مجلس المبعوثان المذكورة آنفا، حيث صدر منها اثنا عشر مجلدا[١٢] تحوي قرارات الدولة منذ إعادة الدستور سنة ١٣٢٦هـ/ ١٩٠٨م إلى ما بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى.. وينبغي الإشارة هنا إلى حقيقة هامة هي أن المستشرقين مازالوا روادا في استخدام الوثائق العثمانية في حين غفل المسلمون عن أهمية الوثائق العثمانية في فهم الكثير من القضايا المعاصرة بل والمعينة على استشراف المستقبل.. وتتأكد هذه الحقيقة عند دخول دار الأرشيف العثماني وملاحظة وجود نسبة تتعدى ثمانين بالمائة من الباحثين غير المسلمين يبحثون في قضايا من صميم تاريخ الأمة.

وغني عن البيان أنه رغم الأهمية القصوى للوثائق العثمانية في دراسة المشروع فيجب دراسة وبحث الوثائق الغربية وخاصة الوثائق البريطانية التي تكشف موقف الانجليز من المشروع منذ بدايته وحتى محاولات تدميره في نهاية الحرب العالمية الأولى بل وتغطي هذه الوثائق تاريخ سكة حديد الحجاز في السنوات التالية حول مصير الخط والمفاوضات العقيمة لإعادة تشغيله.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين وصلى الله على نبينا محمد وآله وصحبه أجمعين،،،

● محطة قطار الحجاز في المدينة المنورة ●

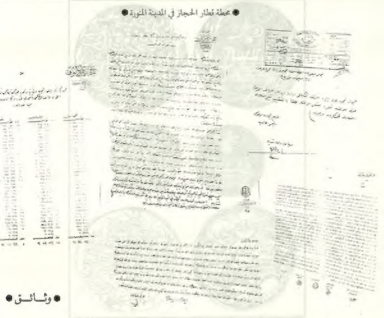

● وثـائـق ●

الهوامش

١ - حول الموضوع انظر رسالة الدكتوراه:

Abdullatif Mohammad Al -Hameed, The Hejaz Railway 1900-1918: Policy objectives and consequences, Ph.D. Thesis, Department of History, University of Essex, May 1989.

وكتابين آخرين أحدهما يمثل وجهة نظر غربية لـ:

William Ochsenwald, The Hejaz Railroad, (Virginia, 1980)

والآخر يمثل وجهة نظر إسلامية حيال الموضوع للدكتور السيد محمد الدقن، سكة حديد الحجاز الحميدية، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ. ونشرت مجلة الدارة مقالين:

الأول: للدكتور خالد السعدون.

والثاني: للدكتور أحمد عبد القادر المهندس، سكة حديد الحجاز رحلة في الزمان والمكان، العدد الثاني، السنة الثالثة عشرة محرم ١٤٠٨هـ. وهناك مقالات أخرى هامة وجديرة عن المشروع موجودة في المجلات والدوريات العربية والأجنبية.

٢ - توجد أعمال أخرى عن الأرشيف العثماني كتبت باللغة التركية الحديثة من أهمها:

Atilla Cetin, Basbakanlik Arsivi Kilavusu, Istanbul 1979;

Midhat Sertoglu, Muhteva Bakimindan Basvekalet Arsivi, Ankara, 1955.

٣ - نجاتي أقطاش وعصمت بينارق، الأرشيف العثماني: فهرس شامل لوثائق الدولة العثمانية المحفوظة بدار الوثائق التابعة لرئاسة الوزراء باستانبول، ترجمة صالح سعداوي صالح، منشورات مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية باستانبول ومركز الوثائق والمخطوطات بالجامعة الأردنية، عمان ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م، ص ٤١٩.

٤ - Stanford Shaw, "Ottoman Archival Materials for the Nineteenth and early Twentieth centuries: The Archivis of Istanbul in International Journal Middle East Studies, Vol 6 (1975), P104.

٥ - نجاتي أقطاش وعصمت بينارق، مرجع سبق ذكره، ص ٤٢٣ - ٤٢٤.

٦ - المرجع السابق، ص ٣٢١.

٧ - انظر مثلا تعليقات الدكتور سيد رضوان علي مترجم كتاب «استانبول وحضارة الخلافة الإسلامية» لبرنارد لويس الرياض، ١٤٠٢هـ، حيث فند الكثير من هجمات المؤلف.

٨ - Bernard Lewis, "The Ottoman Archives as a source for the History of the

Arab Lands ", Journal Royal Asiatic of Society, Oct, 1951, PP 11 - 12.

٩ - انظر على سبيل المثال الأسماء المذكورة في الأعداد التالية للجريدة الرسمية: تقويم وقائع، برنجي سنة، عدد ٣٥، ١٤ شوال ١٣٢٦هـ وعدد ٥٠، ٤ ذي القعدة ١٣٢٦هـ وعدد ٥١، ٥ ذي القعدة ١٣٢٦هـ.

١٠ - انظر هذه الصور في أحد المراجع التركية وهو:

Cevriye Artuk, Hicaz Demiryolu Madalyari, Istanbul 1973, P785

١١ - من أسماء هذه المطبوعات ما يلي:

حجاز تيمور يولي: حجاز تيمور يولنك واردات ومصارفي وترقي انشا آتي ايله خطك أحوال عمومية سي حقندة معلومات احصائية وإيضاحات لازمة بي محتويدر، بشنجي سنة ١٣٣٠، أوقاف إسلامية مطبعة سي ١٣٣٤.

حجاز تيمور يولي: حجاز تيمور يولنك ١٣٢٧ سنة سي ايشاتيق وسائره سني مبين رابوردر، درسعادت، مطبعة أرشاق غاروبان، ١٣٢٨.

حجاز وعسكري تيمور يوللر وليمانلر إدارة عمومية سي، درسعادت، ١٣٣٣.

١٢ - عنوان هذه المجموعة هو: دستور، ترتيب ثاني، قوانين ونظامات ومعاهدات أيلة عمومه عائد مقاولات وارادات سنة سي محتويدرباب عالي صدار تعظمي مدونات قانونية مديريتي معرفتيله ترتيب ايد لشدر، درسعادت: مطبعة عامرة.